الأمم المتحدة

A/78/PV.40

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **40**

الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديبا (غامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 35 من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35)

مذكرة من الأمين العام (A/78/303)

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب شيلي عن امتنانها لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي يغطي الفترة الممتدة من 2 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023 (A/78/35). ويعرض التقرير صورة قاتمة للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تتسم بتزايد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وزيادة الأنشطة الاستيطانية والضم التدريجي. وتبدو الصورة هينة بالمقارنة مع عواقب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في غزة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الواضح أن ممارسة القوة في سياق الدفاع المشروع عن النفس من جانب الدولة التي تعرضت للهجوم يجب أن تسترشد بالقانون الدولي الإنساني. ولم يتم الوفاء بهذا المتطلب، حيث تعرضت المساكن المدنية والهياكل الأساسية العامة ومراكز التعليم والصحة للقصف، بما في ذلك مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نفسها. ومع ذلك، نلاحظ بروح من الأمل الهدنة الإنسانية الأخيرة التي سمحت للرهائن المدنيين الإسرائيليين بالعودة إلى ديارهم.

ونرفع صوتنا داعين إلى وقف دائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتنفيذ الاقتراح المؤلف من 10 نقاط الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في حالات الطوارئ لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث،، دونما إبطاء.

ونلاحظ أيضا بقلق بالغ التقرير المؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (انظر A/78/545)، فرانشيسكا ألبانيز، التي لاحظت أنه منذ عام 1967، ألقي القبض على أكثر من 000 800 فلسطيني، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما، واحتُجزوا وفقا لقواعد استبدادية وضعها ويطبقها ويقيمها الجيش الإسرائيلي. ونشجع على مواصلة الحوار المؤدي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين.

ونرحب بالإعلان عن تمديد الهدنة الإنسانية. ومع ذلك، فإن هذه الحالة الهشة تتطلب بذل جهود متواصلة للسماح بتدفق أكبر ومطرد للمساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى قطاع غزة. وندعو أطراف النزاع على وجه الاستعجال إلى تحويل الهدنة الإنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار ووضع حد لمعاناة المدنيين الفلسطينيين.

ومما ينطوي على مفارقة محبطة أننا إذ نقترب من الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كُتب في عالم دمرته الحرب وبعد إحياء ذكرى محرقة اليهود مؤخرا، يتعين علينا أن نشهد اليوم الحالة القاسية في الشرق الأوسط. إن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبلا عوائق إلى غزة أمر ملح للغاية لأن استمرار الحالة الراهنة لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر في الأرواح. ولا يزال الوضع في الملاجئ مزريا، حيث لا تتوفر سوى مساعدات محدودة للغاية ولا يوجد حيز إضافي لاستيعاب العدد المتزايد من النازحين داخليا الذين يحتمون في ما يقرب من 150 منشأة تابعة للأونروا في جميع أنحاء قطاع غزة، بينما يواجهون ظروفا إنسانية متدهورة. ويساورنا القلق من استئناف دورة العنف ووقوع مزيد من الخسائر في الأرواح البشرية، معظمها من النساء والأطفال، كما كان الحال بالفعل، في حال عدم الاتفاق على وقف نهائي لإطلاق النار. وستشارك شيلي بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى التماس العدل وإقامته. وندعو إلى أن تجري الوكالات الدولية المختصة تحقيقا مبنيا على جميع الحقائق لتحديد المسؤولين والمطالبة بمساءلتهم في نهاية المطاف.

إننا نشعر بالمسؤولية في هذه الأوقات. ولن تظل شيلي غير مبالية بالحالة الراهنة وبآلام الشعب الفلسطيني. ويجب علينا جميعا أن نعمل على تهيئة الظروف لإنهاء الحرب والبدء في عملية حوار هادف ومثمر يسمح لنا بالتحرك نحو قيام دولتين، مع الاعتراف بحق إسرائيل وفلسطين في التعايش بسلام داخل حدود آمنة ومتفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دوليا، وفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية)**:** أود أن أتقدم بخالص الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع، والشكر كذلك لمعالي الأمين العام على مذكرته (A/78/303) ولرئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير المعروض أمامنا حول البند قيد المناقشة (A/78/35).

كما أضم صوتي إلى البيان الذي ألقته سلطنة عمان نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر A/78/PV.39).

إن ما تشهده غزة من جرائم وحشية في حق المدنيين الأبرياء وتدمير المنشآت والبنى التحتية، بما فيها المنشآت الصحية ودور العبادة، يتطلب القيام بجهد جماعي لوقف هذه الكارثة الإنسانية التي تستمر بالتفاقم يومًا بعد يوم ووضع حلول حاسمة لها. ونجدد تأكيدنا القاطع على رفض هذه العمليات التي أزهقت أرواح آلاف الأطفال والنساء والشيوخ، وطالبنا بوقف العمليات العسكرية فوراً وتوفير ممرات إنسانية لإغاثة المدنيين لتمكين المنظمات الدولية الإنسانية من أداء دورها.

لقد بذلت المملكة جهودا حثيثة منذ بداية الأحداث لمساعدة المدنيين وحمايتهم في قطاع غزة بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية جوا وبحرا، وإطلاق حملات تبرعات شعبية عاجلة تجاوزت حتى الآن نصف بليون ريال سعودي.

كما دعت المملكة إلى عقد قمة عربية وإسلامية مشتركة غير عادية في الرياض بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لبحث العدوان الإسرائيلي. وصدر عن القمة قرار بالإجماع يتضمن إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ورفض تبريره تحت أي ذريعة، وأن يتم بشكل فوري فرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية تشمل الغذاء والدواء والوقود إلى القطاع ورفض التهجير القسري للشعب الفلسطيني وإدانة تدمير إسرائيل للمستشفيات في قطاع غزة والبدء بالتحرك باسم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، وذلك لبلورة موقف ضد العدوان على غزة والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة لتحقيق سلام دائم وشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

في إطار الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشقاء الفلسطينيين في القطاع، ترحب المملكة باتفاق الهدنة الإنسانية الذي بدأ الجمعة الماضية وتثمن الجهود القطرية والمصرية والأمريكية لهذا الغرض وتجدد الدعوة إلى الوقف الشامل للعمليات العسكرية وحماية المدنيين وإغاثتهم وتحرير المحتجزين والأسرى.

وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2712 (2023)، المتخذ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي دعا إلى إقامة هدن وممرات إنسانية من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبالأخص الأطفال. كما نؤكد على القرار دإط –21/10، المتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر، والذي نص على وقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات، ونطالب بالتنفيذ الفوري لهذه القرارات دون قيد أو شرط.

ويدين بلدي بأشد العبارات الجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك استخدام الأسلحة المحرمة دولياً. ونطالب المجتمع الدولي بمحاسبة سلطة الاحتلال الإسرائيلي على تلك الجرائم اللاإنسانية والتي تُعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. ونحذر من سياسة الكيل بمِكياليَن وازدواجية المعايير والانتقائية في الالتزام بقوانين وقرارات الأمم المتحدة؛ ولذلك تبعات خطيرة تتعدى هذه الأزمة، وتمسّ شرعية قواعد القانون والنظام الدولي برمّته، وهذا ينعكس سلباً على قدرتنا جميعاً على حفظ السلم والأمن الدوليين.

تجدد المملكة العربية السعودية رفضها واستنكارها الشديد لأي محاولة لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو ما يمثل انتهاكًا صريحًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

كما ندين استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ونحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف الاستيطان وتطبيق القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة. كما تدين المملكة الاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين والمسؤولين الإسرائيليين بدعم وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتُعد هذه الاقتحامات خرقا خطيراً للقانون الدولي وللوضع القائم في القدس ومقدساتها، وانتهاكًا لقدسية المسجد الأقصى المبارك واستفزازاً لمشاعر المسلمين حول العالم.

كما نؤكد رفضنا القاطع لجميع الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك أو تشجع على تقسيمه. ونشدد على أن هذه الانتهاكات والهجمات المتواصلة على المقدسات تزيد من حدة التوتر وتقوض جهود السلام وتدفع الأوضاع نحو دوامة عنف مستمرة.

ختاما، كان ولا يزال موقف المملكة العربية السعودية أنه لا سبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في فلسطين إلا من خلال تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بحل الدولتين لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونقدر كافة الجهود التي سيتم بذلها، وبخاصة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الهادفة للوصول إلى سلام عادل للجميع. ونثمن الدور والجهد الذي يقوم به

المجتمع الدولي ممثلاً في الجمعية العامة لمساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق من خلال دعم جهود دولة فلسطين السياسية والقانونية لنيل الاستقلال وتقرير المصير على أرضها المحتلة. ونؤكد على ضرورة أن تستجيب سلطات الاحتلال الإسرائيلي لدعوات السلام، وعلى رأسها مبادرة السلام العربية، وأن تشارك في مفاوضات جادة وبحسن نية لتحقيق السلام وذلك على أساس حل الدولتين، وذلك من شأنه إشاعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

السيدة براتستد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال موقف النرويج الثابت متمثلا في أن السبيل الوحيد للتوصل إلى السلام الدائم هو من خلال حل تفاوضي قائم على وجود دولتين بناء على المعايير المتفق عليها دوليا. وقد بينت الفترة التي تلت 7 تشرين الأول/أكتوبر بوضوح أن الاستقرار الدائم بين إسرائيل وفلسطين، ناهيك عن المنطقة، لا يمكن تحقيقه من دون معالجة قضية فلسطين.

لقد أدت الأعمال العدائية المستمرة منذ أكثر من سبعة أسابيع في غزة وإسرائيل إلى معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل وصدمت العالم. ويشمل ذلك الهجومَ الإرهابي الشنيع، الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأدانته النرويج، والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة التي لا تتوافق مع حماية المدنيين المنصوص عليها القانون الدولي الإنساني. لقد تجاوز الأمر الحد كثيرا. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى وقف دائم ومستمر لإطلاق النار لأغراض إنسانية.

وندين الهجمات على المدنيين والعاملين في الأمم المتحدة ونشيد بالجهود البطولية التي يبذلها العاملون الفلسطينيون في المجالين الإنساني والصحي الذين يخاطرون بحياتهم من أجل تخفيف معاناة الآخرين.

وكانت النرويج واضحة بشأن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس في حدود ما يسمح به القانون الدولي وضرورة أن تتماشى جميع العمليات العسكرية مع القانون الدولي الإنساني. وقد أكدنا بشكل خاص على ضرورة أن يحمي طرفا النزاع المدنيين المتضررين من الأعمال القتالية والعاملين في المجال الإنساني.

وخلال الأيام الأربعة أو الخمسة الماضية، شهد العالم ما يمكن تحقيقه عند إسكات البنادق. وترحب النرويج بالخطوات التي اتخذها الطرفان في الأيام الأخيرة للالتزام بهدنة إنسانية مؤقتة وإطلاق سراح الرهائن. ونشكر قطر ومصر والولايات المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودهم لتسهيل الاتفاق. وقد سمح وقف القتال للأمم المتحدة وشركائها بزيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك إلى الأجزاء الشمالية. ونحث جميع الأطراف على مواصلة تمديد الاتفاق إلى ما بعد فترة الهدنة الحالية وإطلاق سراح الرهائن المتبقين ووقف الأعمال القتالية.

ويجب تحسين إمكانية الوصول وإدامتها بصورة كبيرة. ولا يمكن للعاملين في المجال الإنساني أن يكونوا المزود الرئيسي لغزة بجميع السلع. ويتعين علينا مناقشة كيف يمكن للسلع التجارية أن تبدأ في العبور إلى غزة وكيفية إعادة إنشاء الأسواق المحلية.

إن الحالة الراهنة لا تُطاق. فهي تؤدي إلى معاناة إنسانية غير مقبولة وتزيد من التوترات الإقليمية وتقوض الدبلوماسية وآفاق التوصل إلى حل دائم. ونحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الالتزام بعملية يمكن أن تشكل طريقا سلميا نحو تسوية دائمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم بناء المؤسسات الفلسطينية وتوحيد كل فلسطين تحت سلطة شرعية واحدة. ويجب أن توقف إسرائيل السياسات والإجراءات التي تُضعف السلطة الفلسطينية. وإذا لم تتحسن الحالة المالية الحرجة، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في الضفة الغربية، وفي أسوأ الحالات، إلى انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن قلقنا العميق إزاء استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبلغت المستوطنات، فضلا عن العنف الذي يرتكبه المستوطنون، نطاقا غير مسبوق ويجب أن تتوقف.

وستواصل النرويج بذل جهودها لتحقيق استقرار المؤسسات الفلسطينية وتعزيزها، بصفتها رئيسة مجموعة المانحين لفلسطين في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

أخيرا، تأكيدا من جديد على رسالتنا الأساسية، لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والمستمر بين إسرائيل وفلسطين وفي المنطقة إلا من خلال حل تفاوضي قائم على وجود دولتين.

السيد فونغوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي العمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونعرب عن خالص امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الدؤوبة لمعالجة تلك المسألة التي طال أمدها.

لا تزال قضية فلسطين أقدم قضية معلقة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، اتخذت الأمم المتحدة العديد من القرارات بهدف ضمان الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، لم يتحقق هدف الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى الكرامة والعدالة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء.

ويساور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والأزمة الإنسانية في غزة. ونعرب عن خالص تعازينا في أعقاب الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات التي تفاقمت بسبب الأعمال القتالية العنيفة الحالية. وفي هذا الصدد، تنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى المجتمع الدولي في ندائه العاجل إلى وقف فوري ودائم ومستمر لإطلاق النار لأغراض إنسانية بغية وصول جميع المساعدات الأساسية بسرعة وأمان إلى جميع المدنيين في غزة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة المتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط–21/10). ونواصل دعوتنا المستمرة إلى استئناف المفاوضات الدبلوماسية. ويجب أن تمتثل جميع الإجراءات المتخذة امتثالا كاملا للالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية جميع المدنيين بتقديم المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق لمنع وقوع كارثة كبرى أخرى.

وتعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعتقادا راسخا بأن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يظل أمرا حيويا، ليس للمنطقة فحسب بل أيضا للعالم بأسره. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا المستمر للجهود الجماعية العالمية الرامية إلى السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان ضمان أن تفي جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من شأنها أن تعرض عملية السلام للخطر.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باحتفالها باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام، تؤكد من جديد دعمها الطويل الأمد لاستقلال دولة فلسطين وسيادتها وللتوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يحترم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وندعم منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

في الختام، تشيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم أثناء عملهم بلا كلل في مناطق النزاع من أجل تقديم المساعدة اللازمة ومنع وقوع المزيد من الأزمات الإنسانية. ويجب أن نسعى إلى إرساء أساس للأمل من أجل الشعب الفلسطيني.

السيد أوتشوا مارتينيز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في عشية اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، سأركز ملاحظاتي على النقاط الرئيسية الواردة في رسالة وزيرة خارجية المكسيك، أليسيا بارسينا إيبارا، بمناسبة هذا اليوم.

بالنظر إلى الحالة الراهنة في قطاع غزة المترتبة على الهجمات البغيضة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تكرر المكسيك دعوتها القوية إلى وقف دائم للأعمال القتالية. وتقدر المكسيك جهود الوساطة التي تبذلها قطر، فضلا عن جهود مصر والولايات المتحدة، التي مكنت في الأيام الأخيرة من إطلاق سراح بعض الرهائن الذين تحتجزهم حماس وإبرام هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام جرى تمديدها لمدة 48 ساعة.

ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس، بمن فيهم مواطنان مكسيكيان، وإلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني. ويجب، بوجه خاص، وضع حد للهجمات العشوائية وأعمال العنف ضد المدنيين، سواء من جانب الجيش الإسرائيلي أو من جانب حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة في غزة، من أجل رفع الحصار عن سكان القطاع، وبالتالي الحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة.

وتؤكد المكسيك من جديد دعمها لجميع الجهود الرامية إلى إرساء السلام العادل والدائم في المنطقة. يجب أن يقوم السلام على الاحترام المتبادل والتقيد الصارم بالقانون الدولي. وستواصل المكسيك دعم جهود المجتمع الدولي في البحث عن حل شامل ونهائي للنزاع، على أساس وجود دولتين، من شأنه أن يسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، وإدراكا منا للحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة، يسرني أن أشاطركم أن حكومة المكسيك ستزيد هذا العام تبرعاتها الطوعية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اعترافا بعملها الإنساني الذي أصبح اليوم ضروريا أكثر من أي وقت مضى لمساعدة حوالي ستة ملايين لاجئ فلسطيني في المنطقة وحمايتهم.

ونحث جميع أطراف النزاع على إعطاء الأولوية للسلام وتركيز جهودها على تحقيق وقف دائم للأعمال القتالية. ولن ينشأ حل قابل للتطبيق لهذا الصراع الطويل والمعقد إلا من خلال الحوار والالتزام السياسي. ومن الأهمية بمكان وضع حد لدوامة العنف الحالية التي تهدد المنطقة بأسرها واغتنام كل فرصة متاحة لإطلاق عملية سياسية تلبي تطلعات فلسطين المشروعة وتضمن أمن إسرائيل.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع مرة أخرى في اجتماعنا السنوي لتناول القضية الفلسطينية. وكما أبرز التقرير الذي أحاله الأمين العام (A/78/303)، فإن محنة الشعب الفلسطيني كانت بالفعل قضية مطروحة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد شهدنا تصاعد هجمات قوات الاحتلال والمستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية وتدنيس الأماكن المقدسة في القدس وفرض الحصار على قطاع غزة المحاصر. وتستمر معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ولا تزال محنته شديدة. ومن المؤسف عدم وجود مبادرات استباقية لتحسين حالته التي يزيد من تفاقمها عدم إنفاذ المجتمع الدولي قرارات الأمم المتحدة وعدم وفائه بالتزاماته القانونية والأخلاقية.

وقد شهدنا مؤخرا هجوما غير مسبوق شنته قوات الاحتلال أسفر عن فقد أكثر من 15000 شخص لأرواحهم، يمثل الأطفال والنساء نسبة هائلة منهم بلغت 70 في المائة. ويدين بلدي تلك الهجمات إدانة قاطعة ويناشد المجتمع الدولي أن يتدخل ويضع حدا للعنف.

ونعرب عن امتناننا للقرار دإط–21/10 وقرار مجلس الأمن 2712 (2023)، اللذين يمثلان خطوة أولية نحو وضع حد لإراقة دماء الشعب الفلسطيني. يشدد القراران على ضرورة التقيد بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو أمر ضروري لإعادة إعمار قطاع غزة.

ومن الأهمية بمكان ألا نصرف انتباهنا عن الضفة الغربية حيث تواصل قوات الاحتلال إشاعة الفوضى، وتتسبب في العديد من الإصابات وتحتجز المئات. وندين بشدة موافقة سلطات الاحتلال على المخطط الاستيطاني الجديد الذي يؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة، في انتهاك صارخ للقرار 2334 (2016).

وتكرر الجزائر تأكيد دعمها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس. ونشدد على الحفاظ على وضع القدس القانوني والتاريخي، بما في ذلك مقدساتها الإسلامية والمسيحية مثل المسجد الأقصى.

وتؤيد الجزائر المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتعتبره حافزا لتحقيق تسوية سياسية مقبولة وفقا للشرعية الدولية.

وختاما، تكتسي القضايا الفلسطينية أهمية فريدة لدى شعوب المنطقة، ويشكل الجمود الذي طال أمده تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية معالجة شاملة عبر إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني وكفالة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يدل اندلاع العنف مؤخرا في غزة والضفة الغربية إلا على استمرار تقلب الحالة التي ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات عديدة. وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في الشرق الأوسط، تحيط فييت نام علما بالإعلان الأخير عن تمديد الهدنة الإنسانية في غزة والعملية الجارية للإفراج عن الرهائن. ويلاحظ أيضا زيادة إيصال الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للمعونة الإنسانية في غزة وجميع أنحائها.

ومن الأهمية بمكان الإيصال الآمن والتدفق المستمر للمساعدات الإنسانية للتخفيف من الاحتياجات الماسة لجميع المحتاجين. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار دورة العنف والتوترات، وندين بشدة جميع الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية والخدمات الحيوية لبقاء السكان على قيد الحياة. وإلى جانب المجتمع الدولي، ندعو على وجه الاستعجال إلى وقف الأعمال القتالية، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتطبيق جميع التدابير اللازمة لحماية الأرواح البشرية، بما في ذلك ضمان سلامة الرهائن والإفراج الفوري عنهم. وينبغي أن يكون الطريق الوحيد أمامنا هو الوقف الفوري والطويل الأمد لإطلاق النار والعودة إلى المفاوضات التي تستند إلى التقدم الحالي.

وتؤكد فييت نام من جديد على موقفها الثابت بشأن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالوسائل السلمية، على أساس احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتخذ في الشهر الماضي في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (القرار دإط-10/21). ويشمل ذلك أيضا حماية المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية وتنفيذ حل الدولتين. وتتطلب عملية السلام أيضا التزام المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء المعنيون، التزاما قويا بتهيئة بيئة مؤاتية لوقف الأعمال القتالية وتخفيف حدة التوترات من أجل التوصل إلى حل دائم. وينبغي استخدام جميع القنوات الدبلوماسية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نؤيد جميع المبادرات المقترَحة من أعضاء المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

ونعرب عن تقديرنا لدور وكالات الأمم المتحدة وإسهاماتها الهامة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي سنساهم فيها بمبلغ 000 500 دولار لدعم مساعي الأمم المتحدة والإعراب عن تضامننا مع شعب فلسطين. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للتغلب على المصاعب التي يواجهها حاليا.

وقبل إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني المرتقب غدا، تعرب فييت نام عن بالغ تضامنها مع دولة فلسطين وشعبها، وتكرر تأكيد دعمها القوي لنضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل الاستقلال والحرية. ونحن على استعداد للمشاركة في مساعي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز الحوار وإيجاد حل دائم وطويل الأجل وسلمي لهذه القضية.

السيد الأدب (تونس): يود وفد بلدي في البداية التوجه إليكم بعبارات الشكر على تنظيم هذه الجلسة. كما يعرب عن تقديره لعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ويثمن دورها في مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه.

لقد عكس تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35) الذي عُرض اليوم على أنظار الجمعية العامة، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وتدهور الحالة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في الأرض الفلسطينية

المحتلّة، وتفاقم حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال واستمرار سلطاته في ممارساتها القمعيّة وسياساتها التوسعيّة والعدوانية، في غياب أيّ شكل من أشكال المساءلة أو المحاسبة.

وفي أفق إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن المجموعة الدولية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية والأخلاقية لوقف انتهاكات سلطات الاحتلال وجرائمها وعمليات الإبادة الجماعية الممنهجة التي ترتكبها ضد المدنيين في فلسطين وقطاع غزة على وجه الخصوص.

وبمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، توجه سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، ببيان تضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، يشرفني أن أقتبس منه ما يلي:

”إن تونس، التي تقف بكل ما لديها من إمكانيات إلى جانب الشعب الفلسطيني، تستنكر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في ظل صمت دولي مريب مقابل وعي إنساني غير مسبوق بالحق الفلسطيني. وتدعو المجموعة الدولية إلى تحمل مسؤوليتها من منطلق التعامل مع جميع قضايا الاحتلال والعدوان بنفس المقاييس والمعايير.

”كما تشدد على ضرورة وقف العدوان وضمان الوصول السريع للمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها في قطاع غزّة وفي كل أرجاء فلسطين، دون شروط أو عوائق، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين وفقا للقرارات الأممية، ووضع حد للحصار الجائر على فلسطين وعلى قطاع غزة ولمختلف أشكال العقاب الجماعي المسلطة على الفلسطينيين. كما تدعو إلى توفير الحماية والدعم للطواقم الإغاثية وللمنظمات الإنسانية الناشطة في الميدان.

”وتجدد تونس رفضها القطعي لكل أشكال ومحاولات التهجير والتشريد القسري للفلسطينيين، وللتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية وطابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها، وللمحاولات اليائسة لتصفية القضية الفلسطينية العادلة.

”وإننا على قناعة بأن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يبقى رهين إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية كلها وباقي الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم يعيد إلى الشعب الفلسطيني حقوقه السليبة التي لن تسقط بالتقادم، في ظل دولته المستقلة وذات السيادة الكاملة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف.

”وتهيب تونس بالمجموعة الدولية استخلاص الدروس من التاريخ البعيد والقريب ومن مآسي الماضي والحاضر لإضفاء نقلة نوعية على الجهود الدولية، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن، من أجل إنهاء الاستعمار وتمكين الشعب الفلسطيني، دون مزيد من التأخير، من كافة حقوقه المشروعة والمعترف بها دوليا.

”كما تؤكد على ضرورة الاستعاضة عن المقاربات التقليدية في التعامل مع القضية الفلسطينية والأجندات غير المجدية باعتماد نهج جديد، بعيدا عن الانحياز، يستند إلى الحكمة وبعد النظر والانتصار للحق والقيم والمبادئ الكونية لمنظومة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.“

في الختام، يجدد بلدي تقديره لمواقف الأمين العام ولجهود المنظمات الأممية والإنسانية في التعاطي مع الوضع في غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يؤكد مرة أخرى على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته الأخلاقية قبل القانونية لوضع حد للمأساة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحفاظ على مصداقية وفعالية القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد الرويعي (البحرين): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على كافة جهودها المبذولة في إعداد التقرير المعنون: ”التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة“ (A/78/303)، الذي يصف صورة لم تزدد إلا سوءا للواقع الاقتصادي للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال.

وبحسب ما ورد في التقرير، فقد كان عام 2022 هو الأعلى في أعداد عمليات الهدم، بما في ذلك المباني السكنية وشبكات الكهرباء والماء والمباني الاستثمارية والمباني العامة، التي أدت إلى تهجير ما لا يقل عن 000 1 فلسطيني، نصفهم من الأطفال. وفي الوقت ذاته الذي تتم فيه عمليات الهدم والتهجير القسرية للفلسطينيين، فقد تفجر عدد المستوطنين من ما يقارب 000 200 مستوطن في عام 2000 إلى 000 700 مستوطن نهاية العام الماضي، مما يؤدي إلى تعزيز الاحتلال ورفع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له ورفع مستوى إحباط المجتمع الدولي تجاه عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016) الذي يعيد التأكيد على أن إنشاء المستوطنات لا يمتلك صحة قانونية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعائقا رئيسيا أمام تحقيق الحل الثنائي والسلام العادل والشامل.

مضت سبعة أسابيع منذ بداية الحرب في قطاع غزة، وراح ضحيتها أكثر من 000 14 فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال، وأكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة والأونروا بشكل خاص، والعشرات من الصحفيين. وإن الأوضاع هناك – وبحسب إفادات المنظمات الأممية والإنسانية والإغاثية – كارثة غير مسبوقة بكل المقاييس، كما أن عدد الضحايا الأطفال في هذا الصراع تجاوز عدد القتلى في كل النزاعات الأخرى مجتمعة.

ولم تسلم من الاستهداف الممتلكات والهياكل الأساسية المدنية والمنشآت الطبية ودور العبادة والمدارس، بما فيها تلك التابعة للأونروا التي يلجأ إليها مئات الآلاف من المدنيين. وبسبب النقص الحاد في المواد الغذائية ومياه الشرب والأدوية والمستلزمات الطبية والوقود، وفي ظل الحصار المفروض على القطاع، أصبحت حياة المدنيين في قطاع غزة لا تطاق. كما يهدد استمرار الصراع في غزة الأمن والسلام في المنطقة، مع وجود خطر فعلي بالتصعيد، خاصة مع استمرار أعمال العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وفي هذا الإطار، ترحب مملكة البحرين بالتوصل إلى اتفاق إقرار هدنة إنسانية في قطاع غزة لمدة أربعة أيام انقضت والتمديد لها. كما ترحب المملكة بإطلاق سراح عدد من الرهائن والمحتجزين من النساء والأطفال، وبما يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية، بما فيها الوقود، مثمنة جهود الوساطة الدبلوماسية المشتركة من قبل دولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وختاما، يغتنم وفد بلدي هذه المنصة لإعادة التأكيد على موقف مملكة البحرين الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في الحرية وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها ضمانة حقيقية للتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وتحقيق السلام المستدام.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن قضية فلسطين. وأشكر أيضا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/78/35).

لقد جئنا مرة أخرى إلى الجمعية العامة في حالة من الحزن البالغ والأسى الشديد لأن إسرائيل قتلت أكثر من 000 15 مدني فلسطيني في غضون الـ 52 يوما الماضية فقط. ويشمل ذلك العدد ما لا يقل عن 000 6 طفل و 000 4 امرأة، يشكلون ما يقرب من 70 في المائة من الوفيات، ولكنه لا يأخذ في الاعتبار آلاف الفلسطينيين الذين لا يزالون تحت أنقاض المباني المدمرة. وتستمر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل تحت أعين "العالم المتحضر". واليوم، أصدرت منظمة الصحة العالمية تحذيرا صارخا من أنه في حال عدم إصلاح نُظم الرعاية الصحية والصرف الصحي، فإن عدد الأشخاص الذين قد يموتون بسبب الأمراض في قطاع غزة أكبر من أولئك الذين قد يموتون بسبب القصف.

ومع تعرض الهياكل الأساسية الحيوية للهجوم، أصيب القطاع بالشلل بسبب نقص الوقود والإمدادات والهجمات التي استهدفت

المستشفيات ومرافق الأمم المتحدة منذ أن شنت إسرائيل ضرباتها العسكرية الوحشية على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

إن وقف إطلاق النار المؤقت المستمر ينقذ الأرواح في الوقت الراهن، ولكننا ندين بشدة تهديدات إسرائيل بمواصلة عدوانها الإجرامي بعد انتهاء الهدنة. وندعو على وجه الاستعجال إلى هدنة إنسانية طويلة الأجل ومستدامة وإلى حل دائم لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الفوري للقرار دإط–21/10 وقرار مجلس الأمن 2712 (2023).

ونكرر إدانتنا المطلقة للقتل الوحشي والعشوائي والعقاب الجماعي للفلسطينيين الأبرياء والقصف العشوائي للمرافق المشمولة بالحماية مثل مخيمات اللاجئين والمدارس والمستشفيات والمواقع الدينية في غزة. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون القيام بأعمال استفزازية والتحريض وشن هجمات على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف.

ونشهد أيضا القتل المؤسف وغير المقبول للعاملين في المجال الإنساني. لقد قتلت إسرائيل حتى الآن 109 موظفين تابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، نزح أكثر من 80 في المئة من السكان في جميع أنحاء قطاع غزة. وحتى لو استطعنا وقف ذلك العدوان الإجرامي اليوم، ستستمر معاناة الفلسطينيين والشباب جسديا ونفسيا واقتصاديا لعقود وأجيال قادمة. ونظرا للحالة المدمرة، ينبغي أن يتخذ هذا الجهاز تدابير فعالة ضد انتهاك إسرائيل الصارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، فاقت الحالة في فلسطين بكثير تصور أي شخص. في عام 2022، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سقوط أكبر عدد من الضحايا الفلسطينيين منذ عام 2006. وبينما نعد لإحياء ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني غدا، أشير إلى دعوة اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوفاء بمسؤولياتها عن حماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، والدخول في عملية مفاوضات مجدية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، بحيث تعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ومن غير المقبول على الإطلاق أن تتمتع إسرائيل بالإفلات من العقاب على الرغم من جرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة وانتهاكات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بدعم من بعض الدول الأعضاء. ولا ينبغي أن يُسمح لأي بلد بمواصلة ارتكاب جرائم الحرب وقتل المدنيين الأبرياء باسم حقه في الدفاع عن النفس. ونحث المجتمع الدولي على ضمان المساءلة وتقديم إسرائيل إلى العدالة. لقد انضممنا إلى إحالة الحالة في فلسطين إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ونشير أيضا إلى القرار 247/77 الذي يدعو محكمة العدل الدولية إلى إصدار فتوى بشأن الحرمان المطول للشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير، وبشأن شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وبشأن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للأطراف الثالثة.

وأكرر التأكيد على أن الحل الدائم لقضية فلسطين يكمن في مساءلة إسرائيل عن أنشطتها الإجرامية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تملك مقومات البقاء على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد السعدي (اليمن): يأتي انعقاد هذه الجلسة في ظل أسوأ كارثة إنسانية يشهدها الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والارتفاع المهول والمرعب في عدد الضحايا من المدنيين. كما أن انتشار الأمراض قد يقتل أعدادا كبيرة من سكان غزة إذا لم تحصل على ما يكفي من الخدمات والإمدادات الطبية. إن حجم الدمار والمجازر المرتكبة في قطاع غزة يظهر أن وتيرة الموت والقتل خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع ليس لها سوابق في هذا القرن. ويعد ذلك العدوان الذي يستهدف الهوية الفلسطينية والشعب

الفلسطيني جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية ويجب أن يتوقف. كما أن عدد الضحايا من موظفي الأمم المتحدة الذين سقطوا نتيجة القصف الإسرائيلي على غزة بلغ أرقاما قياسية لم يشهدها أي نزاع من قبل.

نجدد إدانتنا بأشد العبارات العدوان البربري الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى مدن الضفة الغربية واستهداف المدنيين، وأغلبهم من النساء والأطفال. وكذا العاملين في المجال الإنساني والطواقم الطبية والمستشفيات والبنى التحتية ودور العبادة والمدارس ومقرّات وكالة الأونروا.

إن اطمئنان الاحتلال الإسرائيلي إلى أن المواقف الدولية مجرّد حبر على ورق قد أطلق يدها لتستهدف المدنيين الفلسطينيين، خاصة الأطفال والنساء. ويجب أن تكون هناك مساءلة قانونية وجزائية عن كل ضحية فلسطينية مدنية ناجمة عن هذا العدوان الإسرائيلي وعن كل جريمة مرتكبة. ونجدد رفضنا كافة أشكال الانتقائية في تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية الدولية، والتغاضي عن الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ندين بشدة الإساءات المتكررة والهجوم غير الأخلاقي وغير المقبول من قبل مسؤولي وممثلي الاحتلال الإسرائيلي على قيادات وموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، وفي المقدمة معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش، لا لشيء إلا لأنهم يؤدون عملهم باحترافية ومهنية عالية. إن هذه الإساءات إنما تهدف إلى عرقلة عمل الأمم المتحدة وتقويض نشاطها في ظل هذه الظروف الاستثنائية. وهو أمر غير مسبوق. ويجب أن يتوقف هذا الهجوم فوراً لحماية نزاهة هذه المنظمة وفعاليتها في أداء دورها الحيوي والهام.

ترحب الجمهورية اليمنية باتفاق الهدنة الإنسانية في قطاع غزة، ونثمن عالياً جهود الأشقاء في دولة قطر الشقيقة وجمهورية مصر العربية الشقيقة والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في التوصل إلى إعلان هدنة قابلة للتمديد والبناء عليها وصولاً إلى وقف كامل ومستدام لإطلاق النار، ووقف هذه الحرب لإنقاذ المزيد من الأرواح في صفوف المدنيين، ومنهم النساء والأطفال، والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية. كما نذكّر بالقرار دإط–21/10 الذي نص صراحة على أن تقود الهدنة الإنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار، والذي تم اتخاذه بأغلبية ساحقة من المجتمع الدولي. ونطالب مجلس الأمن بأن يضطلع بمسؤولياته في حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين تجنباً لمحاولة بعض القوى الإقليمية المتطرفة وأذرعها في المنطقة صبّ مزيد من الزيت على النار وتوسيع نطاق هذا الصراع لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

نجدد التأكيد على ضرورة احترام سلطات الاحتلال الإسرائيلي للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف، بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي الشريف باعتباره مكاناً للعبادة خالصاً للمسلمين، واحترام دور إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية بصفتها الجهة الوحيدة المخوّلة بإدارة شؤون الحرم القدسي وتنظيم الدخول إليه. كما نشدّد على حقّ دولة فلسطين في السيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ومقدساتها، وأنه ليس للكيان الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

نؤكد أن السلام العادل والدائم والشامل الذي يشكل خياراً استراتيجياً هو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وحمايتها من دوامات العنف والحروب، ولن يتحقق من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ولن تنعم إسرائيل ودول المنطقة بالأمن والسلام ما لم ينعم بهما الفلسطينيون ويستردوا كامل حقوقهم المسلوبة. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي هو تهديد لأمن المنطقة واستقرارها وللأمن والسلم الدوليين.

ختاماً، نجدد التأكيد على أن أي محاولة للتهجير والترحيل القسري للأشقاء الفلسطينيين من وطنهم أو التهديد به هي جريمة مدانة ومرفوضة وتعدّ خرقاً جسيماً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. ونكرر نداءاتنا للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للتحرك وتحمل مسؤولياته الآن لوضع حدّ لهذه الأفعال اللاإنسانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، وإطلاق تحرك دولي فاعل لوقف الحرب والكارثة الإنسانية الخطيرة، والالتزام بحماية المدنيين، وضمان تطبيق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد هينتزل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن الآن في اليوم الخامس من الوقف الكامل للقتال في غزة، وهو الأول منذ بدء النزاع الأخير. وعاد الرهائن إلى أحبائهم بصفقة الرهائن بعد أكثر من 50 يوماً.

ونرحّب بإعلان قطر أمس عن تمديد الهدنة الإنسانية في غزة لمدة يومين، إذ التزمت حماس بإطلاق سراح 20 امرأة وطفلاً آخرين خلال هذين اليومين. ونود أن نشكر شركاءنا الإسرائيليين والقطريين والمصريين على التزامهم بهذه العملية وعلى التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة لمدة 48 ساعة إضافية. وبطبيعة الحال، حققنا أقصى استفادة من الهدنة لإطلاق سراح الرهائن لننقل أيضاً أكبر قدر ممكن من المساعدة الإنسانية الإضافية ونزيد حجم المساعدات قدر الإمكان. وعندما تنتهي هذه المرحلة الحالية من عملية إطلاق سراح الرهائن، أوضحنا تماماً ضرورة استمرار هذا المستوى أو أكثر من حركة المعونة في أفضل الظروف.

وقد مكّنت هذه الهدنة من تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنسانية المقدمة للمدنيين الأبرياء الذين يعانون في جميع أنحاء قطاع غزة. لقد قادت الولايات المتحدة الاستجابة الإنسانية في غزة، مستفيدة من سنوات من العمل كانت فيها أكبر ممول للمساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الفلسطيني. ونحن نستفيد استفادة كاملة من توقف القتال لزيادة حجم المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة. ونأمل أن نرى تمديداً للهدنة لفترة أطول. لقد كانت إسرائيل واضحة جداً في أنها مستعدة، في إطار الصفقة، لمواصلة وقف القتال عن كل يوم تطلق فيه حماس سراح 10 رهائن إضافيين. فالكرة في ملعب حماس.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي ستبث فيه الجمعية العامة اليوم (A/78/L.10)، وكما ذكرنا من قبل، لن تساعد القرارات الأحادية الجانب، سواء قدمت في مجلس الأمن أو هنا في الجمعية العامة، على النهوض بالسلام عندما تتجاهل الحقائق على أرض الواقع. ولا تؤدي القرارات الأحادية الجانب إلا إلى إدامة الشقاقات الطويلة الأمد في وقت نحن بحاجة ماسة فيه إلى العمل معاً.

وفيما يتعلق بالأزمة الحالية، كما قال الوزير بلينكن، فإن الولايات المتحدة تؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وتعتقد أنه يجب ألا تستخدم غزة مرة أخرى منصة للإرهاب أو لغيره من الهجمات العنيفة. ويجب ألا يكون هناك تهجير قسري للفلسطينيين من غزة، سواء الآن أو بعد الحرب، ولا إعادة احتلال لغزة بعد انتهاء النزاع، ولا محاولة لحصارها أو تطويقها، ولا اقتطاع لأراضيها. ويجب علينا أيضاً أن نضمن ألا تنبع أي تهديدات إرهابية من الضفة الغربية.

لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن المسار الأكثر قابلية للتطبيق – بل المسار الوحيد – لتحقيق السلام هو من خلال إقامة دولة فلسطينية. وهذا هو الضامن الوحيد لتكون إسرائيل آمنة وديمقراطية، والضامن الوحيد ليحقق الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة في العيش في دولة خاصة بهم، ويتمتعوا بقدر متساو من الأمن والازدهار، والسبيل الوحيد لإنهاء هذا العنف إلى الأبد. وسيتطلب الوصول إلى هذه المرحلة بذل جهود متضافرة منا جميعاً – الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الإقليميين وقادة العالم – لوضعنا على طريق السلام. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع الدول الأعضاء لرسم مستقبل يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بقدر متساو من الأمن والحرية والعدالة والفرص والكرامة ومستقبل يحقق فيه الفلسطينيون حقهم المشروع في تقرير المصير وتطلعاتهم إلى إقامة دولة خاصة بهم.

السيدة حبيب (ليبيا): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير لرئيس وجميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلونها.

تجدد بلادي، ليبيا، إدانتها للعدوان الإسرائيلي الغاشم والمستمر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى، وهو عدوان أودى بحياة الآلاف من الشهداء الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال والمرضى والطواقم الطبية والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم. ونعتبر ذلك العدوان جريمة مروعة ضد الإنسانية وحلقة جديدة في سلسلة أعمال الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

لا تزال القضية الفلسطينية الشغل الشاغل لبلدي ليبيا، والانتهاكات الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني مستمرة، على الرغم من البيانات التي ندلي بها والوقائع التي ننقلها إلى أروقة المحافل الدولية. وتواصل الدول شجبها وتُصدر القرارات ولكنها لا تنفذ. ولن يتحقق السلام ما دامت سلطة الاحتلال مستمرة في انتهاك القانون الدولي، واغتصاب الأراضي وإقامة المستوطنات، وفرض حصارها الجائر المنقطع النظير على قطاع غزة.

لقد آن الأوان لكي يتحرك الضمير الدولي وينهي أسوأ وأعنف احتلال عرفته البشرية. إن استمرار الاحتلال وتزايد الانتهاكات والقمع يحطم أي أمل في التوصل إلى حل سلمي للقضية. وإن محاولات تهجير الفلسطينيين قسرا ونقل الأزمة إلى البلدان المجاورة ليست الحل، وستزيد من تفاقم الأزمة. لن ننتظر نكبة جديدة.

في الختام، تؤكد ليبيا أنها ستواصل دعمها الكامل والثابت لنضال الشعب الفلسطيني حتى يحصل على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد العنزي (الكويت): في البداية يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه وفد سلطنة عمان الشقيقة باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقريرين المعروضين علينا بشأن البند قيد المناقشة (A/78/35 و A/78/303).

تؤكد بلادي على الموقف الخليجي المشترك الذي يطالب بوقف العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. لقد تابعنا خلال الفترة الماضية التطورات المقلقة والتصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة. وتدين الجرائم والاعتداءات المنهجية التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني الشقيق، حيث لا يزال الشعب الفلسطيني عرضة للانتهاكات المتكررة، سواء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو المستوطنين الخارجين عن القانون.

تجدد دولة الكويت إدانتها واستنكارها الشديدين لتلك الممارسات العدوانية والتي تمثل استفزازا لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وانتهاكا صارخا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فضلا عن كونها حلقة أخرى في سلسلة الانتهاكات والتجاوزات الصارخة لجميع المواثيق والقرارات الدولية. وكذلك بوصفها عنصرا مقوضا لدعائم الاستقرار في المنطقة ومحفزا لمشاعر الكراهية والتطرف والعنف. وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والعاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق. كما نطالب المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب تحميل قوات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الجرائم والممارسات غير القانونية والاستفزازية في القدس والحرم الشريف، والانتهاكات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل على أرضه ومقدساته. إلى متى ستستمر آلة القتل الإسرائيلية في إزهاق أرواح الشعب الفلسطيني الأعزل من دون رادع أو مساءلة من المجتمع الدولي؟ إلى أي مدى ستصل انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتعددة على مرأى من الجميع؟ وإلى متى سيسمح مجلس الأمن لإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بمواصلة تصرفاتها وممارستها وانتهاكاتها، كما لو كانت فوق القانون؟

إن الاعتداءات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من ضمن سلسلة الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها

ذلك القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، التي تؤكد عدم المساس بالمكانة الخاصة بالقدس، وتبطل أي عمل يهدف إلى تغيير طابعها الديمغرافي. ويجب على الدولة القائمة بالاحتلال أن تحترم الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم الشريف.

وفي غياب المساءلة عن الانتهاكات اليومية والمنهجية التي ترتكبها سلطات الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء استغلال سلطة الاحتلال لهذا الواقع المتمثل في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، والاستيلاء على أرضه وثرواته ومصادر عيشه، مما يقوض فرص التوصل إلى السلام العادل، أصبح من الملح الكف عن هذا التصرف، وكأن حقوق الشعب الفلسطيني مستثناة من قواعد وأحكام القانون الدولي. ونشدد على ضرورة ضمان المساءلة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني الأعزل.

إن دولة الكويت تجدد دعمها الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إيمانا منها بالدور الحيوي والمهم الذي تؤديه الوكالة في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة عمله ودعمه لها لضمان استمرارها في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية.

تدين دولة الكويت بأشد العبارات استمرار التوغلات والاعتداءات الوحشية التي ما برحت تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية خلال الأسابيع السبعة الماضية، والتي أدت إلى استشهاد وجرح الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق. ونحذر من مغبة هذا التصعيد العسكري الخطير الذي تتحمل تبعاته سلطات الاحتلال الإسرائيلي ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

تشيد بلدي بقرار مجلس الأمن 2712 (2023)، المتخذ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر الذي يدعو إلى وقف إلزامي لإطلاق النار من أجل إنقاذ مل يمكن إنقاذهم، وخاصة الأطفال. كما يؤيد بلدي قرار الجمعية العامة الصادر خلال الدورة الاستثنائية الطارئة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (دإط-21/10، الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات.

وتطالب الكويت بالتنفيذ الفوري لتلك القرارات دون قيد أو شرط، وترفض رفضا قاطعا أي مساعي للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من أراضيه. وفي هذا الصدد، تعرب الكويت عن ترحيبها بإعلان دولة قطر الشقيقة نجاح جهود الوساطة للتوصل إلى هدنة إنسانية في قطاع غزة، بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. والتي أسفرت، وستسفر تباعا، عن إطلاق عن عدد من المحتجزين الفلسطينيين، من نساء وأطفال، القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح عدد من النساء والأطفال في قطاع غزة، إضافة إلى وقف مؤقت لإطلاق النار والسماح بدخول القوافل الإنسانية المحملة بالمساعدات والاحتياجات الإنسانية لإغاثة السكان المدنيين في غزة. وتؤكد دولة الكويت على استمرار الجسر الجوي القائم بتوجيهات سامية من صاحب السمو أمير البلاد دعما لأشقائنا في فلسطين.

ومن المؤسف وضوح عدم وجود رغبة حقيقية لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. ففي حين تقوم السلطات بإطلاق سراح عدد من المحتجزين الفلسطينيين بموجب جهود الوساطة، تقوم تلك السلطات باعتقال ذات العدد من الشباب والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية. كما شهدنا استمرارا للنهج العدائي الصادر عن المتطرفين، سواء من الحكومة اليمينية المتطرفة أو المستوطنين الذين باتوا يقتلون أفراد الشعب الفلسطيني الأعزل بشكل يومي دون حساب أو مساءلة.

ختاما، نحتفل يوم غد، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد دعم دولة الكويت – قيادة وحكومة وشعبا – للشعب الفلسطيني الشقيق وتضامننا التاريخي والمبدئي مع قضيته العادلة. فالكويت تحيي صمود الشعب الفلسطيني الشقيق وتدعم نضاله المشروع ضد الاحتلال بغية الحصول على كامل حقوقه السياسية

المشروعة. كما نجدد تمسكنا بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي، وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقا للمرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن هذا المنبر، الذي لطالما تم الدفاع من خلاله عن حقوق الشعوب، والذي لطالما كان ناطقا بالحق على مر التاريخ، أقول لأشقائي في فلسطين لن نخذلكم مادام فينا قلب ينبض، ولن ندخر جهدا في إعلاء صوتكم، ولن نِكل ولن نمل حتى نرى فلسطين حرة مزدهرة كما كانت في السابق.

السيدة بايمارو (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/78/303)، كما أعرب عن امتناني لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35).

وتشيد سيراليون برئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد شيخ نيانغ، السفير والممثل الدائم لجمهورية السنغال، وأعضاء المكتب الآخرين على تفانيهم الثابت في عمل اللجنة على مر السنين تمشيا مع ولاية الجمعية العامة. ونرحب مع التقدير بسلسلة الجهود التي تبذلها اللجنة والتي تركز على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير المصير.

إن قضية فلسطين مسألة طال أمدها في جدول أعمال الأمم المتحدة، ومع مرور الوقت، شهدنا تدهورا في الحالة وتصعيدا للنزاع أدى إلى خسائر متزايدة في صفوف المدنيين، وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم في أرضهم وتنميتهم، والتهجير وتدمير البنية التحتية المدنية. ولذلك، يتعين على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي استكشاف جميع السبل الدبلوماسية والسياسية الممكنة التي ستؤدي إلى عملية سلام موجهة نحو تحقيق حل يقوم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام.

ويدرك وفدي محنة اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العملية، أي المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة، ويكرر تأكيد الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية إلى الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال والشباب، من خلال وكالات الأمم المتحدة المعترف بها، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية، التي تمكنهم من التمتع بحقهم في الحياة والحرية والازدهار.

وللأسف، نشعر بالحزن إزاء تصاعد العنف في قطاع غزة، خاصة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتردي الحالة الإنسانية، مما زاد من معاناة الناس. ولتحسين ذلك، تكرر سيراليون تأكيد دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتدعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وندعو أيضا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن دون شروط وزيادة إمدادات المعونة إلى قطاع غزة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي توسطت بشأنه قطر ومصر والولايات المتحدة لوقف القتال لمدة أربعة أيام ويومين إضافيين في توقف إنساني، والسماح بالإفراج عن الرهائن وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وفي حين أننا نأمل في تهدئة الوضع بشكل كامل نتيجة استمرار المشاركات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني المتعلق بحماية المدنيين وقت النزاع المسلح. ونشدد على ضرورة أن تواصل اللجنة عملها للدعوة والتوعية بمحنة الشعب الفلسطيني وتعبئة الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين.

وفي الختام، نشيد بالعاملين في المجال الإنساني والطبي وفي الخطوط الأمامية الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم، مما بعث الأمل وأنقذ البشرية من ويلات الدمار.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن كولومبيا، كدولة ملتزمة بتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان، تضم صوتها إلى أصوات أغلبية الدول الأعضاء في إدانة العنف والوحشية

ضد السكان المدنيين، الأمر الذي ما فتئ يتصاعد منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وما زال ذلك العنف يؤثر على النساء والأطفال بشكل غير متناسب، ونشعر بالرعب إذ نلاحظ أن عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم في غزة هذه المرة يفوق عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم في كل النزاعات في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

لقد شهدت كولومبيا بنفسها التكلفة المدمرة للعنف والنزاع. لقد علمنا تاريخنا أنه لا وجود للحلول العسكرية في حد ذاتها وأن الإصرار على الحوار في خضم الخلافات هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وهو حق يستحق جميع الأفراد والمجتمعات التمتع به والأمم المتحدة ملزمة بالدفاع عنه.

وتؤكد كولومبيا مجددا أنها ما فتئت على مر التاريخ تدعم التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة، وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويكرر بلدي أيضا دعوته إلى الامتثال والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف المعنية.

وتحث كولومبيا هذه المنظمة ودولها الأعضاء على مضاعفة جهودها للتوصل إلى وقف نهائي للأعمال القتالية بغية وقف الخسائر غير المسبوقة في الأرواح البريئة والتشريد القسري وتدمير البنية التحتية الحيوية لتوفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين. ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها مختلف البلدان للتوصل إلى هدنة بين الأطراف لوقف العنف وضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وأخيرا، ندعو إلى الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى حل نهائي ينطوي على الاعتراف بفلسطين كدولة حرة ذات سيادة، والحق في تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان لشعبها.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يتشرف وفد بلدي بأن يتكلم بشأن بندي جدول الأعمال: 34، ”الحالة في الشرق الأوسط“، و 35، ”قضية فلسطين“.

يواجه العالم اليوم كارثة إنسانية ذات أبعاد قصوى في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة.

نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تصعيد العنف بين إسرائيل وفلسطين والذي هو نتيجةً لعقود من ممارسات الاحتلال والاستعمار غير المشروعين من قبل إسرائيل، وذلك في انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على أرضه، فضلاً عن عدم احترام المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لفترة طويلة، بما في ذلك عدم احترام العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تدين كوبا بأشد العبارات قتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني في منظومة الأمم المتحدة؛ والقصف العشوائي لسكان غزة وتدمير المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية؛ وندين أيضا قطع إمدادات المياه والغذاء والكهرباء والوقود عن سكان غزة، وهو ما يزيد إلى حد كبير من سوء الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر أصلا بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وذلك في حد ذاته انتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني. ما من شيء يمكن أن يبرر تلك الأفعال التي تشكل عقاباً جماعياً وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لا تفسير للإفلات من العقاب الذي تتصرف في إطاره الحكومة الإسرائيلية سوى ثقتها في أنها لن تخضع للمساءلة عن أفعالها وأنها تحظى بدعم حكومة الولايات المتحدة.

إننا نطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون قيود. وندعو إلى وضع حد لخطاب إثارة الحرب الذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي الوقت نفسه نرفض خطط الضم للضفة الغربية المحتلة وقمع وقتل الفلسطينيين الذين يعيشون هناك، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ويجب أن نمنع التهجير القسري للفلسطينيين من الأرض التي هي ملك لهم بقوة الحق.

ولا يساور كوبا أي شك في أن نظام إسرائيل القائم على السيطرة على الشعب الفلسطيني، واستغلال موارده والاستيلاء عليها، والإنكار المتزايد لجميع حقوق السكان هي أمور تشكل نظاما لفصل عنصري حقيقي ضد ذلك الشعب.

ومن المثير للجزع أن مجلس الأمن، في مواجهة ذلك التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين، قد فشل في التوصل إلى نتيجة تتناسب مع هذه الأوضاع. يجب على الولايات المتحدة، التي ضمنت الإفلات من العقاب الجنائي على هذه الإبادة الجماعية، أن تكف عن إعاقة عمل مجلس الأمن في هذا الصدد. ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، ونطالب بالإنهاء الفوري لاحتلال الأراضي الفلسطينية وسياسات إسرائيل العدوانية وممارساتها الاستعمارية، امتثالا للقرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ولا سيما القرار 2334 (2016). لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل سلبيا في مواجهة تصاعد الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للعنف والقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للميثاق والقانون الدولي الإنساني.

ونكرر تأكيد دعمنا لحل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس إنشاء دولتين، والذي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في إطار حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين. ويجب في أقرب وقت ممكن تلبية هذا المطلب الذي طال أمده، والذي أُعاد التأكيد عليه في المناقشة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة كبار ممثلي الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وكذلك في اجتماعات الجلسة العامة التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن قضية فلسطين. ونعرب لشعب وحكومة فلسطين عن تضامننا الثابت ودعمنا لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، ونكرر دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

وتدين كوبا بشدة هجمات إسرائيل المتكررة على سورية، ولا سيما على مطار دمشق الدولي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ولسيادة ذلك البلد. وسنواصل دعم مطالب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، كما ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة.

وغدا، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد 24 ساعة فقط، سنحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فلنجعل الأمم المتحدة ذات صلة بالشعب الفلسطيني بالأفعال وليس بالأقوال. إن كل لحظة من السلبية والمعايير المزدوجة والصمت ستكلف المزيد من الأرواح البريئة. وستدعم كوبا الجهود الدولية المشروعة الرامية إلى وضع حد للحالة الراهنة وستسهم فيها بكل طريقة ممكنة. ويجب أن يتوقف فورا الإفلات من العقاب الذي تتصرف به إسرائيل.

السيد غيي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي، بوصفه رئيسا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن يشكر السفير أحمد فيصل محمد، ممثل ماليزيا، على عرضه، بصفته نائب رئيس اللجنة، التقرير (A/78/35) المقدم إلى الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى تأييد وفد بلدي الكامل لذلك البيان، فإنه يود أن يقول بضع كلمات بصفته الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر الإعراب عن ثنائه وتشجيعه للأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية على جهودهم الجديرة بالإشادة، لا سيما منذ أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، لحل الأزمة الإنسانية في غزة. وفي هذا الصدد، يُحيي بلدي رسمياً مرة أخرى ذكرى أكثر من 600 12 ضحية لدوامة العنف الأخيرة، بمن فيهم 000 4 امرأة و 000 6 طفل وأكثر من 103 من موظفي الأمم المتحدة. ولا تزال الحاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات. إن كل يوم يمر يحمل المزيد من المآسي ويزيد من الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين. وتمشياً مع القرارات التي اتُّخذت مؤخراً في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة ومجلس الأمن، ترحب السنغال بالهدنة الإنسانية المتفق عليها بين

الطرفين، إلى جانب إطلاق سراح دفعة أولى من الرهائن الإسرائيليين والمحتجزين الفلسطينيين. إنها خطوة أولى غير كافية لكنها سديدة. لهذا السبب تكرر السنغال، التي لطالما أدانت الهجمات على المدنيين تحت أي ظرف من الظروف، دعوتها إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو ما يدعو إليه عدد متزايد من الدول، وتُشجِّع جميع الأطراف التي تعمل لتحقيق تلك الغاية.

وإلى أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار هذا، يجب أن نحرص على حماية السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في غزة أكثر من أي وقت مضى من القصف الجوي والهجوم البري اللذين لا ينطويان على أي مراعاة للمدنيين الأبرياء أو البنية التحتية الحيوية. ونظراً لخطورة الأزمة وإلحاحها، يحثّ وفد بلدي إسرائيل مرة أخرى، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على التحلّي بضبط النفس وتجنُّب استهداف السكان المدنيين، وجميع العاملين في المجالات الإنسانية والطبية والإعلامية، وكذلك المستشفيات ودور العبادة ومرافق الأمم المتحدة التي تعتمد عليها حياة أكثر من 2.2 مليون شخص. وبغض النظر عن الحالة، فإن للشعب الفلسطيني، المتعلق بشدة بأرضه، الحق المطلق الذي لا جدال فيه في البقاء هناك والنهوض اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً. لذلك تكرر السنغال نداءها المستمر إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والأشخاص ذوي النوايا الحسنة لزيادة دعمهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وشركائها المعنيين بالتنفيذ، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بمهمتهم في مساعدة السكان الفلسطينيين على النحو الواجب، بغض النظر عن إلحاح هذه اللحظة.

لقد أثرت فينا جميعاً أهوال الحالة الراهنة. وعلى الرغم من أن تقرير اللجنة يسبق الأحداث الراهنة، إلا أنه يكشف الجذور العميقة للغضب الذي سيستمر في الاحتداد إلى أن يمنحه المجتمع الدولي الاهتمام الذي يستحقه بكل إنصاف وعدالة. إن ما يحدث في غزة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الظروف المقلقة التي يعيش فيها الفلسطينيون منذ 56 عاماً في جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية. لقد وثّقت الحالة هيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان، حتى الإسرائيلية منها، توثيقاً موضوعياً. وبالإضافة إلى الحصار المفروض بالفعل على غزة منذ 16 عاماً، يجب أن يتوقف ضمّ الأراضي الفلسطينية، إلى جانب ممارسة الاحتجاز الجماعي التعسفي للفلسطينيين، وبعضهم من القصر. ويشير التقرير إلى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة أو تهم قد وصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008، حيث يُحتجَز أكثر من 000 5 فلسطيني، بينهم 160 طفلاً، في السجون الإسرائيلية. ويساور وفد بلدي القلق لأن عدد المحتجزين قد زاد بأكثر من الضعفين منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يدعو آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى العمل بمزيد من التدقيق لرصد التطورات التي تُعرِّض الأطفال والنساء لخطر بالغ.

يدعو بلدي دولة إسرائيل إلى الامتثال للقانون الدولي. ويقتضي هذا وقف جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها وطابعها. وفي هذا الصدد، يدين وفد بلدي مَن يواصلون تأجيج العداء داخل الحكومة الإسرائيلية، لا سيما بالتشجيع على التعجيل بالسياسة غير القانونية والعدوانية المتمثلة في الاستيطان والطرد وهدم المنازل. وسيكون من الضروري أيضاً إلغاء جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتعارض مع القانون الدولي وإنزال عقوبات شديدة بالأفراد والكيانات المسؤولين عن هذه الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي ضوء ذلك، ترى السنغال أن محكمة العدل الدولية ستصدر فتوى حكيمة بشأن المسائل التي أحيلت إليها، واستناداً إلى سعة اطلاعها وحكمتها ستعيد التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، يحثّ وفد بلدي مرة أخرى الجمعية العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء على اعتماد توصيات اللجنة بموجب نطاق مسؤوليات واختصاصات كل منها. وبالمثل، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى أن تواصل ترجمة دعمها المُعرَب عنه لدولة فلسطين إلى أفعال، لا سيما عند النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسألة.

إن حلّ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلَّب إنهاء الممارسات والإجراءات التي تُشكِّل انحرافاً عن الطريق المؤدي إلى سلام عادل ودائم، وبالتالي عن حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وعلى الرغم من الأزمة الراهنة، لا يزال وفد بلدي يحدوه الأمل في أن يسلك الداعون إلى السلام الطريق الصعب وأن يبتعدوا عن المسار المؤدي إلى طريق مسدود. وفي هذا الصدد، تُشجِّع السنغال بقوة المجموعة الرباعية على إعادة تهيئة الظروف المواتية لإجراء محادثات مباشرة. وخلافاً لذلك، سنستمر في إحصاء القتلى على كلا الجانبين. وإلا فسيظل المجتمع الدولي عاجزاً عن إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة متصلة الأراضي تتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

سنحتفل غداً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وإننا لنرجو أن يُمكِّننا الاحتفال من إعادة تركيز التزامنا على اثنين من المثل العليا التي كانت جزءاً لا يتجزأ من تأسيس المنظمة: التسوية السلمية للنزاعات وحق الشعوب في تقرير المصير. إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى تضامننا المثمر أكثر من أي وقت مضى حتى يتمكن القانون من إنصاف التاريخ.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المندوب الدائم لماليزيا، السفير أحمد فيصل محمد، على تقديمه التقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35). ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لجهود اللجنة برئاسة السفير شيخ نيانغ، ولمساعي شعبة حقوق الفلسطينيين والأمم المتحدة ككل في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق، خاصة خلال هذه الفترة الصعبة.

كما أضم صوتي إلى البيان الذي أدلت به سلطنة عُمان بالنيابة عن أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر A/78/PV.39).

لقد مرّ أكثر من 76 عاماً على اتخاذ الجمعية العامة للقرار 181 (د-2) المعروف بقرار التقسيم الذي وضع الأسس لإنشاء دولتين في فلسطين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وفي حين نشأت إسرائيل كدولة بموجب ذلك القرار، ظل الشعب الفلسطيني الشقيق حتى اليوم دون دولة مستقلة وذات سيادة، ودون اعتراف دولي شامل بدولة فلسطين أو منحها عضوية كاملة في الأمم المتحدة، فيما لم يعرف ثلاثة أجيال من أبناء الشعب الفلسطيني سوى الاحتلال واللجوء والتهجير القسري. ولهذا يتوجب علينا جميعاً التأكيد على أهمية إعادة إحياء عملية سلام جدّية وذات مصداقية لتحقيق حل الدولتين وإعلان دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على طول حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام واعتراف متبادل.

لقد أصبح التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل للقضية الفلسطينية مسألة ملحة، خاصة في ظل التصعيد الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً في قطاع غزة الذي يشهد منذ أسابيع عدواناً إسرائيلياً مُداناً، راح ضحيته أكثر من 000 14 ألف مدني – على أقل تقدير – ثلثهم من النساء والأطفال، فضلاً عن إصابة عشرات الآلاف الآخرين.

وتزداد الأوضاع تدهوراً في ظل نزوح حوالي 80 في المائة من سكان القطاع، وتدمير المنازل والمدارس والبنية التحتية بشكلٍ شبه كامل بسبب القصف الإسرائيلي العنيف. ويقلقنا بشكل خاص انهيار القطاع الصحي، حيث توقف 26 مستشفى عن العمل وأكثر من 55 مركزاً للرعاية الصحية، فيما تعاني باقي المنشآت الصحية من نقصٍ حاد في المواد الطبية وانقطاع الوقود والكهرباء.

وفي ظل هذه الأوضاع الكارثية، تُرحّب دولة الإمارات بالاتفاق على هدنة لمدة أربعة أيام، تم تمديدها ليومين إضافيين. ونؤكد على أهمية مواصلة تمديد الهدنة والانتقال العاجل إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وأن يتم ذلك بشكل آمن ومستمر وعبر عدة معابر، مع ضمان إيصالها لجميع المحتاجين في أنحاء القطاع دون عوائق. ونشيد هنا بجهود جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية التي يسرت التوصل إلى هذه الهدنة ودعم تنفيذها.

ونشدد على أن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في غزة والمتفاقمة بسبب الحصار والدمار تتطلب تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني الشقيق، إذ يفتقر ما يزيد عن مليوني فلسطيني في غزة إلى أبسط مُقومات الحياة، فيما لجأ حوالي مليون شخص إلى مدارس الأونروا التي لم تسلم أيضاً من القصف. وندين في هذا السياق وبشدة ممارسات التهجير القسري والعقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يستحق العيش بأمن وسلام على أرضه. ونطالب جميع الأطراف باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وعدم التعرض للمدنيين والمنشآت المدنية. ولا يفوتنا هنا الإشادة بالدور الريادي الذي تضطلع به وكالة الأونروا في تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين منذُ تأسيسها ورغم خطورة الأوضاع. ونتقدم بخالص العزاء للوكالة على مقتل 108 من موظفيها خلال تأديتهم مهامهم الإنسانية في غزة. ومن الضروري أيضاً وقف التدهور المتسارع للأوضاع في الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب مواصلة الانتهاكات الإسرائيلية فيها، خاصة الاقتحامات المتكررة للمدن والقرى الفلسطينية، وتصاعد عنف المستوطنين، والتوسع المتزايد للمستوطنات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين.

وتزداد الشواغل في ظل تعرض المقدسات الإسلامية والمسيحية لانتهاكات صارخة، خاصة المسجد الأقصى المبارك، حيث تؤكد الإمارات على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها، واحترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في المدينة.

ومع استعدادنا لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق يوم غدٍ، ننوه بأننا نقف أمام منعطف حاسم في تاريخ القضية الفلسطينية والمنطقة، فتحقيق السلام يتطلب التوصل إلى تسوية سياسية وسلمية عادلة وشاملة، ترُسخ التعايش السلمي بين شعوب المنطقة، وتضع حداً لدوامة العنف والتطرف والكراهية.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اجتماعنا اليوم يمثل بالفعل الدعم الطويل الأمد من المجتمع الدولي للإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ويسر وفد بلدي أن يشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتزويدنا بمعلومات مستكملة عن القضية الفلسطينية، كما يتضح من الفصل الثاني من تقريرها (A/78/35). وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لنائب رئيس اللجنة ومقررها على تقديم إحاطته المتعمقة.

لقد شهدنا خلال الأسابيع القليلة الماضية عملاً عدوانياً عنيفاً قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية في قطاع غزة، أسفر عن مقتل أكثر من 15 000 مدني فلسطيني. واستناداً إلى التقرير المقدم في هذه القاعة، فإن الحالة الراهنة على أرض الواقع هي نتيجة مباشرة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي هو لب الأزمات والنزاعات في الشرق الأوسط. ويبين الفصل الثاني من تقرير اللجنة أن عدد الضحايا الفلسطينيين ارتفع بسرعة في النصف الأول من عام 2023، وهو أعلى عدد من الضحايا يسجل منذ عام 2006. ويشير التقرير إلى أن المستوطنين الإسرائيليين، الذين يفترض أن يتصرفوا كمدنيين عاديين، استهدفوا الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة، وهاجموا وخربوا منازل الفلسطينيين ومركباتهم. ويؤكد القانون الدولي بشكل لا لبس فيه أن المستوطنين المسلحين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية بدعم من القوات العسكرية لا يمكن منحهم وضع المدنيين الذين يحميهم القانون الإنساني.

ويتمسك وفد بلدي كل التمسك بأن أي محاولة يائسة للتستر على الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين وتبريرها تحت ستار الدفاع عن النفس، مع تجاهل الحقوق المتأصلة للفلسطينيين، ولا سيما حقهم في الدفاع عن النفس، تخلو من الأساس القانوني والمصداقية. غير أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية محظور صراحة بموجب القانون الدولي، وبالتالي لا ينبغي دعمه تحت أي ظرف من الظروف. ولا بد من التشديد على أنه إذا كان هناك ما يبرر ممارسة أي طرف لحقه في الدفاع عن النفس، فينبغي أن يكون بحق الفلسطينيين. لقد ترسّخت محنتهم في الاحتلال التاريخي والفظائع التي

ارتكبتها القوات الإسرائيلية قبل وقت طويل من تشكيل مقاومتهم كرد على النظام الإسرائيلي القمعي.

ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار قبل أي قبول لذريعة الدفاع عن النفس التي يختلقها المعتدون. ونطلب أيضاً إلى الدول الأعضاء، في معرض إدانتها لأخذ الرهائن، أن تحيط علماً بالجزء من التقرير الذي يقول إن عدد المعتقلين الفلسطينيين المسجونين دون محاكمة أو تهمة بلغ أعلى مستوى له منذ عام 2008. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن 000 5 فلسطيني، من بينهم 160 طفلاً و 100 1 سجين، محتجزون في السجون الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة. وعلى مدار الأيام الـ 50 الماضية فقط، اعتقلت إسرائيل أكثر من 200 3 فلسطيني.

إنه حق غير قابل للتصرف للفلسطينيين، في جملة أمور، أن يسعوا إلى المساءلة الكاملة للنظام الإسرائيلي ومسؤوليه عن جرائمهم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. ونعتقد أن تلك الجرائم تشكك بشكل أساسي في قرار مجلس الأمن لعام 1949 (القرار 69 (1949)) بشأن طبيعة إسرائيل المحبة للسلام. وهي تثير الشكوك حول قدرة النظام ورغبته في الوفاء بالالتزامات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتصدى المجتمع الدولي لتلك الجرائم الوحشية على نحو حاسم ويجب حماية الفلسطينيين على الصعيد الدولي. لقد حان الوقت لكي تعيد الجمعية العامة إحياء قرارها 3379 (د-30) المتخذ عام 1975 والذي قرر أن "الصهيونية" شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ولمعالجة هذه الحالة، لا ينبغي السماح بعد الآن للنظام المحتل بارتكاب جميع جرائمه بينما يتمتع بالإفلات التام من العقاب. ويجب أن يمتثل لجميع التزاماته. وينبغي رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل دائم بعدما تحولت إلى أكبر سجن في العالم. ويجب إنهاء احتلال جميع الأراضي المحتلة وينبغي دعم الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. في هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة والجمعية العامة. ونرى أنه ما دامت تلك المشكلة لم تعالج وما دام لا يُسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة كاملة، فإن أي أمل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة لن يكون سوى أمنيات جوفاء.

في الختام، يكرر وفد بلدي مرة أخرى تأكيد موقفه المبدئي بأن أكثر الطرق فعالية ودواماً نحو السلام في فلسطين هو إجراء استفتاء بين جميع سكان فلسطين من اليهود والمسيحيين والمسلمين، بمن فيهم الفلسطينيون النازحون واللاجئون. واستناداً إلى تاريخ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط على مدى العقود السبعة الماضية، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بإنهاء الاحتلال واستعادة حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإقامة دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف. ونعتقد أن الأولوية الأكثر أهمية وإلحاحاً هي تمديد الهدنة الإنسانية في غزة وتحويلها إلى وقف دائم لإطلاق النار ونقل المساعدات الإنسانية على نحو سريع وواسع النطاق إلى غزة.

وبما أن الجمعية العامة ستنظر في اعتماد مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" في إطار البند 34 (A/78/L.10)، فإني أود أن أؤكد مجدداً أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد مشروع القرار وستصوت مؤيدة له. وفي ذات الوقت، نود أن نسجل ملاحظتنا بخصوص أحكام النص التي يمكن تفسيرها على أنها اعتراف بإسرائيل.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ما فتئ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يمرّ بأزمة رهيبة على مدى شهرين تقريباً. ويشمل ضحاياه عدداً هائلاً من المدنيين من الجانبين. يعطي الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مؤخراً من خلال جهود الوساطة التي بذلتها الأطراف الفاعلة الإقليمية بشأن الهدنات الإنسانية وتبادل الرهائن بصيصاً من الأمل. بيد أنه لا توجد حالياً للأسف أية بوادر على وقف كامل لإطلاق النار في دورة العنف الأخيرة.

لا يمكن إيجاد مبرر لعمليات القتل والعنف التي تعرض لها مواطنو إسرائيل. وينبغي إدانة أي هجوم إرهابي ضد المدنيين إدانة قوية، بما في ذلك أخذ الرهائن. غير أنه لا يمكن تبرير إراقة الدماء غير المبررة من حيث الحجم والنطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة،

ولا سيما في غزة، الناجمة عن الإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك العملية البرية. ونشعر ببالغ القلق إزاء بعض البيانات التي أدلى بها ممثلو القيادة الإسرائيلية بخصوص خطط مواصلة "تطهير" قطاع غزة على نحو مكثف بعد انتهاء الهدنة الإنسانية. وسيؤدي استئناف الأعمال القتالية إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين وإلى تفاقم الكارثة الإنسانية.

منذ بداية التصعيد، ما برحت روسيا تدعو باستمرار إلى وقف سريع ودائم لإطلاق النار. فهذه ضرورة أخلاقية وإنسانية ملحة. وتؤثر الأحداث في قطاع غزة تأثيراً مأساوياً على الحالة في الضفة الغربية. وتشن إسرائيل غارات مسلحة مستمرة هناك حيث يُقتل المدنيون الفلسطينيون ويصابون بجروح. وهناك نشاط استيطاني غير قانوني جار على قدم وساق تعززه سياسة القدس الغربية، بما في ذلك تمويل توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لتقارير إعلامية، يقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي هذه الخطط الآن في ذروة الدمار في غزة. ونحن على اقتناع بأن أي إشارة إلى الحق في الدفاع عن النفس لا يمكن أن يبرر النشاط الاستيطاني العدواني والتهجير القسري للأسر الفلسطينية وتدمير ممتلكاتها. حتى الاتحاد الأوروبي تحدث عن ذلك.

لقد شهد العالم مراراً وتكراراً خطوات انفرادية مماثلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أدت إلى تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المفارقات أن المجتمع الدولي بأسره يعترف بالطابع غير القانوني للأعمال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي من جهة، بينما يفضّل زملاؤنا الغربيون، من جهة أخرى، عدم الإشارة في بياناتهم إلى أن التصعيد الحالي غير المسبوق في الميدان ناتج عن جملة أمور منها سياسة الاستيطان في القدس الغربية، والقيود المنهجية التي تفرضها على حقوق الشعب الفلسطيني في زيارة أماكنه المقدسة بحرّية. ويسرّنا أن السيد أنطونيو غوتيريش لم يتقاعس عن الحديث عن هذا الأمر خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط المعقودة في 24 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9451). وأشار إلى أن اندلاع العنف الحالي لم يحدث من فراغ. وبقوله ذلك، سرعان ما تعرض لانتقادات شديدة لا مبرر لها من إسرائيل التي فضّل ممثلها أن يبدأ التاريخ من صفحة جديدة، أي اعتباراً من 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وقد أدت سياسة الولايات المتحدة أيضاً دوراً هدّاماً في التصعيد الحالي. ولطالما غضّت الولايات المتحدة الطرف عمداً عن البناء المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واعترفت بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة. ونتيجة لذلك، نشهد اليوم نزاعاً على نطاق لم يسبق له مثيل يهدد بخطر امتداده إلى منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وحذّرنا علناً على مر السنين من أن المسار الذي تسلكه واشنطن كان خطيراً وبلا آفاق. وقلنا بوضوح إنه قد يؤدي إلى نتائج مأساوية.

يتطرق تقرير اليوم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (انظر A/78/303) إلى مسألة خطيرة أخرى أيضاً يواجهها سكان الضفة الغربية تتمثل في الأثر الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي. ولا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من السيادة على موارده الطبيعية ومن إمكانية الاستفادة من قدراته الإنتاجية والتكنولوجية. يتناسب هذا النشاط، من حيث تأثيره الاقتصادي والاجتماعي، مع وجود حصار خارجي وتدابير قسرية اقتصادية انفرادية. وفي هذه الظروف، من غير الواقعي الحديث عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر. وينبغي أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي للشعب الفلسطيني، فضلاً عن التجزئة المصطنعة جغرافياً للأماكن التي يؤمّنون فيها سبل العيش، كما هو مطلوب في قرارات مجلس الأمن.

يكتسي رأي الأونكتاد بطبيعة الحال أهمية بالغة بخصوص الحاجة إلى توسيع نطاق الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الشعب الفلسطيني من أجل التخفيف من الأثر الاقتصادي السلبي للقيود الإسرائيلية. ونعتقد أن هذا الواجب الأخلاقي ينطبق بشكل خاص على

البلدان المتقدمة التي تبرر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الذي دام سنوات، وحتى مع النزاع الحالي في قطاع غزة، لم تكن شجاعة بما يكفي للاعتراف بالمأساة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

كما إن للأثر الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية جانبا إنسانيا واضحا. ففي كل يوم، ينتهك حق الفلسطينيين في الحصول على المياه والصرف الصحي والعمل الكريم، ويتعرضون للعنف والصدمات النفسية. ونحيط علما بمبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرامية إلى وضع إطار لإجراء تقييم منهجي وشامل للاحتلال. فهذه مبادرة هامة يتعين تنفيذها. وعلاوة على ذلك، نؤيد استنتاج التقرير، الذي يذكر أن المساعدة الاقتصادية والإنسانية ليست بديلا عن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. ولذلك أساس قانوني دولي معترف به على نطاق واسع، وهو حل الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل وجميع الجيران الآخرين.

السيدة بيشاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الهامة من رسالة رئيسنا، القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، ونائبة رئيسنا، الرفيقة روزاريو موريللو، بمناسبة الاحتفال غدا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وأن أتشاطرها مع الجمعية العامة.

لا تزال الجرائم ضد الإنسانية ترتكب ضد الأطفال والشباب والنساء والرجال والمسنين. إن من واجبنا أن ندين هذه الهمجية وأن نطالب بالانسحاب الفوري ووقف عمليات القصف التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي والقوات الإمبريالية بقيادة قادة الولايات المتحدة. وإذ يواجه الشعب الفلسطيني البطل هذه الأوقات الصعبة والظالمة، يمثل هذا اليوم جوهر الوحدة والتضامن والأخوة والرفقة الذي يجب على المجتمع الدولي وشعوب العالم إظهاره فيما يتعلق بأكثر القضايا عدلا في كل العصور – القضية الفلسطينية التاريخية.

إن شعب نيكاراغوا وحكومتها، اللذين لهما تاريخ من العمل بلا كلل من أجل تحررنا الوطني، يدركان ويتفهمان أن الشعب الفلسطيني سينتصر في الكفاح من أجل ضمان احترام حقه المشروع في تقرير المصير وسيادته الوطنية والسلامة الإقليمية لدولة فلسطين، على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لها، وممارسته ممارسة فعالة.

وتبعث نيكاراغوا، المباركة والحرة إلى الأبد، برسالة تضامن وأمل أخوية قوية إلى الشعب الفلسطيني المقدام، إذ تعيد تأكيد اقتناعنا بأن السلام والاستقرار المنشودين في الشرق الأوسط لن يتحققا إلا بإقامة دولة فلسطين بالكامل والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف واحترامها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات الشعوب المحبة للسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 35 من جدول الأعمال.

البند 34 من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/78/315)

مشروع القرار (A/78/L.10)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/78/L.10.

السيد محمود (مصر): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند 34 من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الذي يتضمن مشروع قرار بشأن الجولان السوري (A/78/L.10)، الذي تقدمه مصر سنويا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بالرغم من إدراك مصر لمرور عدة عقود على احتلال الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل عام 1967 من قبل

إسرائيل وما شهدته المنطقة من تغيرات جمة منذ ذلك التاريخ، فإن مصر ما زالت تحرص على تقديم مشروع القرار الخاص بالجولان السوري سنويا إلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، إيمانا منها برفض الاحتلال الإسرائيلي وبحتمية زواله.

كما إن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي بصفة عامة، والجمهورية العربية السورية الشقيقة بصفة خاصة، يجب ألا تثني المجتمع الدولي بأي حال عن التمسك بإعلاء القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما إن العدوان الإسرائيلي الغاشم حاليا على قطاع غزة وما ينتج عنه من قتل وترويع للمدنيين الأبرياء وتدمير للبنية التحتية واعتداء على المنشآت الأممية يتعين – على بشاعته – ألا ينسينا استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

تعيد مصر التأكيد على أن المفتاح الوحيد للخروج من الوضع الحالي المتأزم في منطقة الشرق الأوسط هو الالتزام الوثيق بقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بعيدا عن المعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين. فإذا رفض المجتمع الدولي مبدأ احتلال الأراضي بالقوة في حالة وأدانها وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها، يتعين عليه أيضا رفضها في جميع الحالات بنفس العزم والحسم. ومن ثم فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا قويا تجاه استمرار احتلال الجولان السوري على مدى عقود، من دون أي تقدم باتجاه إنهاء هذا الاحتلال أو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي القرارات التي أكدت مرارا وتكرارا على الرفض القاطع لضم الأراضي بالقوة ورفض الاعتراف بأي إجراءات أحادية الجانب أو تغييرات ديمغرافية في المناطق السورية الواقعة تحت الاحتلال.

وبناء على ما تقدم، تحرص مصر على تقديم مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري سنويا على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحتفظ مشروع القرار المعروض أمامكم في الدورة الحالية بذات لغة قرار الدورة الماضية (القرار 11/76) باستثناء التحديث الفني، حيث يتضمن التأكيد على عدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن 497 (1981) وأن الإجراءات الإسرائيلية في الجولان السوري تعد لاغية وباطلة. وكذا التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 على الجولان السوري المحتل. كما يؤكد مشروع القرار على أن استمرار احتلال الجولان السوري من قبل إسرائيل يمثل عائقا حقيقيا أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، مطالبا إسرائيل باستئناف محادثات السلام بهدف الانسحاب من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتأمل مصر في قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم مشروع القرار وذلك تأكيدا منا جميعا على أهمية الالتزام بالقانون الدولي ورفض ضم أراضي الغير بالقوة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة.

إن الاحتلال الإسرائيلي، سواء في الجولان أو فلسطين أو لبنان، يتعين أن يزول في نهاية المطاف. ويتعين أن يعمل المجتمع الدولي، متمثلا في الجمعية العامة – في هذا الجهاز الموقر على ضمان إزالته، وذلك بصوت واحد متحد، بدون أي أعذار أو مبررات وبعيدا عن أي كيل بمكيالين.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): بداية، السيد الرئيس، أتوجه بالشكر الجزيل للمثل الدائم لجمهورية مصر العربية الشقيقة على عرضه مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" الوارد في الوثيقة (A/78/L.10). والشكر موصول لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار وتلك التي ستدعمه وتصوت مؤيدة له.

منذ أكثر من خمسة عقود، تطالب الجمعية العامة في كل دورة إسرائيل، قوة الاحتلال، بإنهاء احتلالها للجولان السوري. وتؤكد على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل إجراءات باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني على الإطلاق. وتنسجم الجمعية العامة في موقفها

هذا انسجاما تاما مع الموقف الذي أعرب عنه مجلس الأمن بالإجماع الوارد في القرار 497 (1981).

إن الفقرة 4 من مشروع القرار المعروض عليكم تنص على أن الجمعية العامة تقرر مرة أخرى أن استمرار احتلال الجولان السوري وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي على ضرورة إنهاء حالة العجز عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، التي لا يمكن أن تتحقق بدون رفع مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون لإسرائيل، ودعمهم غير المحدود لها داخل الأمم المتحدة وخارجها، ما يشجع سلطات الاحتلال الإسرائيلية على الاستمرار في احتلالها أراضي الغير وتهديدها الخطير للاستقرار والسلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

وما نشهده حاليا من ممارسات إجرامية إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، التي بلغ عدد ضحاياها أعلى مستوى لها، تدفع المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر وعدم الاستقرار. وذلك عبر ارتكابها المزيد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني الشقيق وتصعيد عدوانها العسكري وقصفها الصاروخي المتكرر للمدن والموانئ والمطارات المدنية السورية، ما عرض للخطر أرواح المدنيين وسلامة الطيران المدني وأعاق عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. هذا بالإضافة إلى استمرارها في سياسات الاستيطان والتهويد والحصار والاعتقال التعسفي والتهجير القسري والتمييز العنصري في الأراضي العربية المحتلة.

إن الجمهورية العربية السورية تطالب الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فورية لوضع قراراتها موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، ووقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية للسيادة السورية وممارساتها الممنهجة بحق الجولان السوري المحتل وأهاليه، بما في ذلك جرائم التوسع الاستيطاني وتغيير التكوين الديمغرافي والهيكل المؤسساتي ومصادرة الأراضي والممتلكات ونهب موارد الجولان الطبيعية والقتل والاعتقال التعسفي والتعذيب.

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا على حقها المشروع في استعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط 4 حزيران/يونيه 1967، مهما طال الزمن، وهو حق ثابت لا يخضع للمساومة ولا للضغوط ولا يسقط بالتقادم، يكفله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن 497 (1981).

كما تشدد سورية على أنها ستمارس حقها المشروع في الدفاع عن أرضها وشعبها بكل الوسائل اللازمة وفي ضمان مساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على كل جرائمها وعدم إفلاتها من العقاب. وتؤكد سورية مجددا على موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وذلك وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 194 (د-3) لعام 1948.

ختاما، أدعو جميع الدول الأعضاء الحريصة على رفع الظلم عن الشعوب الرازحة تحت الاحتلال والداعمة لنيل حقها في التحرر منه، التصويت مؤيدة مشروع القرار A/78/L.10 المعنون "الجولان السوري"، وأيضا تأييدا للقرارات المتعلقة بفلسطين، وذلك تأكيدا منها على التزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

السيد هاشم (لبنان)**:** بداية، السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند 34 من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

غدا، هو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث سيؤكد العالم مجددا على دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق المشروعة وغير القابلة للتصرف، وأولها العيش في كنف دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

هذا العام من أصعب الأعوام التي مرت على الشعب الفلسطيني منذ النكبة، نتيجة العدوان الدموي من قبل إسرائيل بحق غزة والضفة

الغربية على حد سواء. هذا العدوان، الذي لم يستثن من القتل المدنيين والأطفال والمسنين ولم يستثن من التدمير المرافق المنشآت المدنية أو مقار الأمم المتحدة. لقد شاهدنا جميعا حجم الدمار الذي لحق بغزة والمعاناة التي يمر بها السكان العزل. شاهدنا الأطفال الذين يرتجفون خوفا بعد إخراجهم من الركام والآباء الذين يدفنون أطفالهم والأولاد الذين أصبحوا أيتاما بعد ما خسروا عائلاتهم. شاهدنا كيف خرق القانون الدولي الإنساني وكيف انتهكت حقوق الإنسان وما حصل في مستشفى الشفاء ومدرسة الفاخورة مثالان مؤلمان ومدويان.

لقد سمعنا الأسبوع الماضي من مديري وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة مدى المعاناة التي يعيشها أهالي غزة في كل ساعة نتيجة عدم إدخال المساعدات الإنسانية وقصف الأهداف المدنية واستخدام إسرائيل الغذاء والماء والكهرباء والإمدادات الطبية والمواد الأساسية للحياة كأسلحة حرب. إنها مشاهد لا إنسانية تُذكّر بماضٍ دموي، وقد أُسست الأمم المتحدة لكي لا تسمح بتكراره أبداً، ولكنه للأسف يتكرر.

إضافة لذلك، هناك أزمة إنسانية موازية تحصل في الضفّة الغربية، حيث يُهجّر آلاف الفلسطينيين عن أرضهم نتيجة إرهاب المستوطنين الإسرائيليين. وقد قتل حتى الآن أكثر من 200 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وأكثر من 400 منذ بداية هذا العام.

تستمر الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، حيث تقصف إسرائيل جنوب لبنان والقرى اللبنانية مستخدمة الأسلحة الفتاكة وقذائف الفوسفور الأبيض المحرّمة دولياً، ما أدى لسقوط أكثر من 100 شهيد ونزوح أكثر من 000 30 لبناني عن قراهم، والتسبب عمداً بأضرار بيئية ومادية كبيرة. إضافة لذلك، هاجم الجيش الإسرائيلي مراراً مواقع تواجد الصحافيين بشكل مباشر وعن قصد، وذلك خلال نقلهم للأحداث على الحدود الجنوبية، وذهب ضحية هذه الهجمات ثلاثة صحافيين.

إن الاعتداءات، كما قال الرئيس دولة نجيب ميقاتي رئيس حكومة لبنان، تثبت مجدداً أن لا حدود للإجرام الإسرائيلي، وأن هدفه إسكات الإعلام الذي يفضح جرائمه واعتداءاته. تضاف هذه الجرائم إلى سجلّ إسرائيل الحافل بالانتهاكات ضد سيادة لبنان وأرضه التي لا يزال جزء منها محتلاً، في تلال كفرشوبا ومزارع شبعا وخراج بلدة الماري، التي تشمل بجزء منها التمدد العمراني لقرية الغجر.

ندين استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري، وزيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين فيه بما يفوق عدد السكان السوريين المحليين عبر التوسّع في بناء المستوطنات، الفعل الذي يحظره القانون الدولي، وتحديداً القانون الدولي الإنساني، مع ما يرافق ذلك من إجراءات تمييزية مستمرة بحقّ السوريين في الجولان، ونهب الموارد الطبيعية للمنطقة.

يجب البناء على الوقفة الإنسانية التي تمّ التوصل إليها الأسبوع الماضي في غزّة، وتم تمديدها البارحة، للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وهنا نثمّن جهود الدول الوسيطة المبذولة، خاصة من دولتي قطر ومصر الشقيقتين ومن الولايات المتحدة الأمريكية، للتوصل إلى الوقفة الإنسانية. ونحثّ جميع الأطراف المؤثرة على المزيد من الجهود للتوصل لوقف دائم لإطلاق النار.

كما يجب الدفع باتجاه تنفيذ القرار الصادر عن الجمعية العامة إثر الجلسة الخاصة الطارئة حول الوضع في فلسطين (القرار دإط-10/21)، والقرار 2712 (2023) الصادر عن مجلس الأمن للتطرق للوضع الإنساني في غزّة. ونطالب بأن لا يُترك تنفيذه طوعياً، بل ينبغي إنفاذه ومراقبته وتقييم فاعليته، ليكون أساساً لإيجاد حلّ لهذه الأزمة.

يجب العمل على إعادة إحياء العملية السياسية بمجرد انتهاء العدوان، وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية في غزة، والعمل على تنفيذ مرجعيات الحل القائمة على إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلّة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي وفق قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية في بيروت لعام 2002، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وذلك تجنباً لتكرار الصراعات المسلحة التي يدفع ثمنها المدنيون أولاً، والتي لا يمكن توقع النتائج الكارثية المترتبة عنها.

لنعمل معاً، يداً بيد، لوقف المأساة المتكررة منذ 75 عاماً، وللحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فنحن شعوب تحبّ الحياة وتستحق أن تعيش بسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.10.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.10: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دولة فلسطين، السنغال، السودان، الصومال، العراق، عمان، كوبا، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية ونيكاراغوا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.10، المعنون "الجولان السوري". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، مملكة هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، أوكرانيا، أوروغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار بأغلبية 91 صوتاً مقابل 8 أصوات، مع امتناع 62 عضواً عن التصويت (القرار 11/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلاً التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة

تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة خيمينيز دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يدين الاتحاد الأوروبي بحزم، بأشد العبارات الممكنة، حماس وهجماتها الإرهابية الوحشية والعشوائية في مختلف أنحاء إسرائيل. لا شيء يبرر الإرهاب. إن استخدام حماس للمدنيين كدروع بشرية هو عمل وحشي مؤسف بشكل خاص. ونستنكر بشدة الخسائر التي وقعت في أرواح المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين. يشكل إطلاق سراح الرهائن الأوائل خطوة هامة، ويشيد الاتحاد الأوروبي بعمل قطر ومصر والولايات المتحدة. يجب تمديد الهدنة. ونكرر دعوتنا إلى حماس بأن تفرج فوراً، ودون شروط مسبقة، عن جميع الرهائن، بمن فيهم العديد من مواطني الاتحاد الأوروبي.

ويشدد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة ويطلب الوصول السريع والآمن ودون عوائق للمساعدة الإنسانية، وأن تصل هذه المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مع اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة، بما في ذلك الممرات والهدن الإنسانية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع الشركاء في المنطقة لحماية المدنيين وتقديم المساعدة وتيسير الحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية والوقود والملجأ، مع كفالة ألا تستخدم المنظمات الإرهابية تلك المساعدة في غير مكانها.

يدين الاتحاد الأوروبي بشدة تجدد العنف الذي يرتكبه المستوطنون في الضفة الغربية. ويجب على إسرائيل أن توقف إضفاء الشرعية على توسيع المستوطنات غير القانونية، وأن تمنع عنف المستوطنين، وأن تكفل محاسبة مرتكبيه على أعمالهم. ويذكر الاتحاد الأوروبي بضرورة منع التصعيد الإقليمي والتواصل مع شركائه في ذلك الصدد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

ويقف الاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في إحياء عملية سياسية على أساس حل الدولتين، بما في ذلك من خلال جهود يوم السلام؛ ويرحب بالمبادرات الدبلوماسية في مجال السلام والأمن ويظهر دعمه لعقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة مكافحة انتشار المعلومات المضللة والمحتوى غير المشروع، ويشدد على المسؤولية القانونية للمنصات في ذلك الصدد.

وانطلاقاً من إدراكنا أن النصوص التي يجري استعراضها للتمديد التقني خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لا تجسد أو تعالج التطورات التي طرأت على الحالة في الميدان منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإننا نؤكد مرة أخرى نفس نمط التصويت في العام الماضي على مشاريع القرارات المقدمة لاعتمادها. ولم يتغير موقف الاتحاد الأوروبي من المصطلحات المستخدمة في مشاريع القرارات الأخرى التي لم تقدم بعد هذا العام. وهذه المرة، نود أن نسجل رسمياً أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يرون، فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، أنه ما دامت الحكومة الفلسطينية مذكورة، فينبغي الإشارة إلى السلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، نشدد على أن مصطلح "فلسطين" في أي مشروع قرار معروض على اللجنة الرابعة للنظر فيه لا يمكن تفسيره على أنه اعتراف بدولة فلسطين ويُفهم دون المساس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، وبالتالي ينسحب ذلك على ما يتعلق بمسألة صحة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها أو الانضمام إليها. ولم يعرب الاتحاد الأوروبي، ككل، عن أي وصف قانوني بشأن مصطلح "التهجير القسري" المستخدم في مختلف مشاريع القرارات.

أخيراً، يود الاتحاد الأوروبي ترشيد مشاريع القرارات في المستقبل، بما في ذلك من خلال استخدام لغة أكثر توازناً وتخفيض عدد مشاريع القرارات.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): صوتت الأرجنتين مؤيدة القرار 11/78 لأننا نعتقد أن رسالته الأساسية مرتبطة بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ونشير هنا إلى القرار المتعلق بالجولان السوري.

تحظر الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وفي الوقت نفسه، نود أيضاً أن نوضح موقف الأرجنتين بشأن الفقرة 6 من القرار. ولا يمس تصويتنا بمضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967.

وترى الأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في السعي لإيجاد حل على المسار السوري – الإسرائيلي للنزاع في الشرق الأوسط، بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. لذلك تجدد حكومة جمهورية الأرجنتين التأكيد على أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل ناجز للحالة في الجولان السوري، وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حافظت المملكة المتحدة على موقفها في التصويت على هذا القرار (القرار 11/78) تمشياً مع نهجنا المعتمد منذ أمد بعيد. ونعتقد أن مرتفعات الجولان، إلى جانب القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، هي أراض محتلة ولا نعترف بضم إسرائيل للجولان.

وما زلنا ندعو إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وجميع الأطراف الفاعلة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بتعزيز السلام والاستقرار والأمن. ولهذا السبب، حافظنا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر على تصويتنا مؤيدين مشروع القرار الذي قدمه الفلسطينيون بشأن الجولان السوري المحتل في اللجنة الرابعة. غير أن قرار اليوم، الذي اقترحه النظام السوري، يكرر الكثير من نفس الصياغة ولا يضيف شيئاً جديداً. وهو غير ضروري وغير متناسب. هذا القرار الإضافي يصرف الانتباه عن الأعمال الإجرامية للنظام السوري.

وللحيلولة دون زيادة انتشار النزاع، ستواصل المملكة المتحدة بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وستعمل المملكة المتحدة مع شركائها في اتجاه التوصل إلى حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967، مع كون القدس عاصمة مشتركة، ما يوفر العدالة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 34 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 17/50.